

المقنعة

[346] ثمانية عشر يوما متتابعات، لكل عشرة مساكين ثلاثة أيام. فإن لم يقدر على ذلك فليصدق (1) بما أطاق، أو فليصم ما استطاع، بذلك جاءت الآثار عن آل محمد صلوات الله عليهم (2). وعليه أيضا مع الكفارة القضاء على حسب ما قدمناه. وقد قال الصادق عليه السلام: يقضى، وأنى له بمثل ما ترك صيامه (3). يريد به في الفضل والكمال. وقال إنه لخليق، ولا أراه (4) يدركه أبدا (5). والكفارة تلزم (6) في تعمد كل ما يفطر الصائم من الطعام. والمأثم تتعاطم في تعمد ما قدمنا ذكره من الأكل، والشرب، والجماع، والارتماس في الماء. فأما ما سوى هذه مما يفسد الصيام ففيه القضاء والكفارة وإن لم يكن التعاطم فيه مثله فيما عددناه. وما يشعث (7) الصائم، ويخل بكماله، فليس فيه قضاء ولا كفارة، إلا أن يتطوع فاعله بشئ من الخيرات، فيجوز بذلك ثواب التطوع، وليس بواجب عليه على ما شرحناه. وقد تقدم (8) القول في حكم المصباح جنبا، لكنه تقدم على الاجمال، وتفصيله:

(1) في هـ: " فليصدق بما صدق أو... ". (2) راجع الوسائل، ج 7، الباب 8 من أبواب ما يمسك الصائم، ص 28. (3) الوسائل، ج 7، الباب 8 من أبواب ما يمسك الصائم، ج 13، ص 32، والباب 10 منها، ج 2، ص 36، والباب 16 منها، ج 3 - 4 ص 43 بتفاوت في جميعها. (4) في ألف، ج، هـ: " أو لا أراه... ". وفي ب: " أن لا أراه " بدل " ولا أراه ". (5) الوسائل، ج 7، الباب 16 من أبواب ما يمسك الصائم، ج 2، ص 43 بتفاوت. (6) في هـ: " إنما تلزمه " وفي ب: " والكفارة إنما لزمته في تعمد ترك كبار حدود الصيام وهي التي قدمنا ذكرها من الأكل... " ونسخة (و) مشوشة قريبة الى نسخة (ب). (7) في ألف، ج: " تشعب " وفي ألف، ب، هـ، ز: " الصيام ". (8) الباب السابق.